المعتقلون السياسيون في مصر

ينددون باجراءات النظام الحاكم القمعية والخيانية ..

ندد المعتقلون السياسيون في مصر العربية الذين اعتقلهم نظام السادات بتهمة التحريض على الانتفاضة الشعبية في ١٨ ، ١٩ كانون الثاني (يناير) الماضي ..

جاء ذلك في بيان اصدرته مجموعة من المناضلين المصريين الذين سيمثلون امام محاكم السلطة قريبا .. يقول البيان :

.. ان المجرمين الحقيقيين في احداث يناير هم اولئك الذين ارادوا اجبار الشعب المصري على معاناة الجوع من اجل مصلحة الفئات الطفيلية التي اصبحت لها الآن الكلمة الحاسمة في السياسة المصرية الرسمية . ولا تهمهم مصالح وطنهم ولا يعنون بعلاقات مصر مع شعوب العالم المناضلة في سبيل الحرية والمساواة والتقدم . انهم هم الذين وجهوا البنادق نحو المتظاهرين الذين خرجوا الى الشوارع للاحتجاج على العيش في ظل الجوع . وهم الذين وضعوا الشعب امام خيارين : اما الموت جوعا واما دخول السجن . لكن لم يمثل حتى الان اي واحد من الذين اطلقوا النار في ظهر ابطال الانتفاضة الشعبية . (سقط اكثر من ثلثمائة قتيل في الانتفاضة) انهم يعتقدون بأن استخدامهم للاساليب القذرة سيتيح لهم الهرب من دفع الثمن امام الشعب من جرائمهم وعن موت الابطال الشهداء .

اننا نحاكم بسبب تواجدنا في صفوف الجماهير الشعبية اثناء الانتفاضة . ولفرض توجيه الاتهام الينا استحدثت قوانين اعادت ايا مالسيطرة البريطانية واستعيرت من الانظمة الفاشية (يكاد يكون ما سمي بقانون "حماية « امن الوطن والمواطن » الصادر في ٤ - ٣ - ١٩٧٧ ان يكون نقلا حرفيا عن قانون الدوتشي موسوليني في ايطاليا) اننا لا نحتج لكوننا نحاكم بموجب القوانين التي تدافع عن الانظمة المعادية للديمقراطية بل ونحتج ضد التعسف الديكتاتوري عموما » .

ويتضمن البيان المطالبة باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وبالغاء قوانين الطوارئ التي تسمح بمحاكمة الافراد بسبب افكارهم التقدمية وبمنح القوى الوطنية حق تكوين منظماتها واحزابها .

واشار البيان في ختامه الى « ان تأييد الشعب لهذه المطالب لن يحمينا فقط في مواجهة السلطة بل ويحمي الوطن الذي يجبر خيرة ابنائه على التزام الصمت ويزجهم في السجون من اجل ان تستطيع العناصر الطفيلية بيع الشعب المصري الى الامبريالية الامريكية ..

هذا وقد وزع البيان بشكل علني في انحاء متعددة في القطر المصري عن طريق حزب التجمع الوطني الوحدوي ، ومن الجدير الاشارة اليه ان المتهمين بالتحريض هم عدد من العناصر التقدمية والشريفة في مصر كتابا ورجال قانون . من الكتاب : صلاح عيسى - حسين عبد الرازق - احمد فؤاد نجم - رشدي ابو الحسن - عبد القادر شهيب - زهدي . ومن المحامين : زكي مراد وامام عبد الفتاح .

من فضائح كبار المسؤولين في نظام السادات

● يبدو ان وزارة الاعلام والثقافة في مصر قد قررت ان يكون لها نصيب الاسد في مخطط البيع العام للتراب والتاريخ والاقتصاد الوطني !

فقد كشفت صحيفة « الاهالي » التي يصدرها حزب التجمع الوطني الوحدوي عن فضيحة اخرى من مسلسل فضائح الشريحة العميلة الحاكمة .. فقد نشرت الصحيفة وثيقة الاتفاق المبدئي الذي وقعه وزير الاعلام والثقافة مع الجانب السعودي لانشاء شركة سعودية - مصرية تتولى كل ما يتعلق بصناعة وفن السينما وهو ما يعني حرفيا بيع الهيئة العامة للسينما (القطاع العام) وكشفت الوثيقة ان نجل الوزير هو احد الشركاء وان شركة امريكية تقف وراء المشروع ككل .

وبالمناسبة : وزير الاعلام المصري هو صهر عميد الكومبرادور عثمان احمد عثمان صهر السادات بدوره .. وان نجل الوزير مهندس شاب لا يتعدى راتبه الرسمي الستين جنيها ، لكن بركات الانفتاح جعلته يدخل شريكا بحوالي المليوني جنيه !

وتجيء هذه الفضيحة اضافة لجرائم اخرى كبيع هضبة الاهرام ، وتأجير القطر للارسال التلفزيوني الامريكي ، بالاضافة الى شركة للصحافة والنشر تقام في المنطقة الحرة ببور سعيد بحيث لا تنطبق عليها القوانين المصرية وقد داسندت اداراتها الى واحد من عملاء المخابرات الامريكية والسعودية المعروفين وهو الصحفي جلال كشك او جلال - أ ب !

السنتو يبحث في أمن الخليج

● انتهت اعمال الاجتماع السنوي لمنظمة الحلف المركزي (السنتو) حيث بحثت فيه الاوضاع الافريقية والشرق الاوسط ، وامن الخليج .

وكانت اجتماعات الحلف المذكور قد جرت يومي ١٨ و ١٩ من هذا الشهر في لندن .

وتقول مصادر سياسية مطلعة . ان الهاجس الكبير الذي كان يخيم على اجتماعات الحلف مسألة الامن النفطي ، اي امن الخليج ، وهو الموضوع الذي يعاد طرحه بالحاح في هذه الفترة ، والذي سبق ان طالبت ايران بتحقيقه خلال السنوات الماضية .

متى القمة المنتظرة ؟

● حصاد جولة الامين العام لجامعة الدول العربية في عدد من الدول العربية كانت اجماع هذه الدول على عقد قمة عربية شاملة .

ويقول « رياض » انه اذا لم يستجد امر اخر ، فسيتوجه هذا الاسبوع الى الخرطوم ليقدم تقريرا شاملا الى جعفر النميري رئيس لجنة التضامن العربي .

وكان « رياض » قد زار كل من السعودية وسوريا والكويت والاردن وعمان والامارات وقطر والبحرين ، واجتمع برؤساء وشيوخ هذه البلدان ، باحثا معهم ما اسماه بضرورة توفير الضمانات التي تكفل توحيد الصف العربي لمواجهة الاعتداءات الصهيونية المتصاعدة . واعلنت حينها كل من اليمن الشمالية والمغرب والسودان تأييدها لعقد مثل هذه القمة .

وفيما تستمر « الجهود » لعقد هذه القمة ، تواصل كل من السعودية والاردن والسودان وساطاتها بين الدول العربية المختلفة بهدف تحقيق هذا الامر على الرغم من ان السادات لم يعلن فشل « مبادرته » بل وتمسكه بها ، وهو الشرط الذي وضعته بعض الدول العربية لحضورها مثل هذه القمة .

برونو تريننتين، رئيس نقابة عمال الحديد والصلب، في ايطاليا، في مهرجان الاضراب الاحتج

يوم الاضراب الاوروبي إحتجاجا على البطالة:

ملايين العمال يشاركون في اول اضراب عمالي اوروبي على نطاق القارة

الاسبوع الماضي كان يوم عمال اوروبا ، او يوم الاضراب الاوروبي ، اضخم واول اضراب من نوعه تشهده اوروبا الغربية ، شارك فيه عدة ملايين من العمال ينتمون الى بضعة عشر نقابة ، في عدة دول اوروبية غربية . وكان ذلك اليوم تجربة فريدة في العمل النقابي المنسق بين النقابات العمالية المتعددة الجنسية ، للنضال النقابي ضد اوضاع اقتصادية متردية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، ينتحمل العامل فيها انعكاسه على حياته ، ويتحمل اعباء محاولات معالجتها .

ففي الخامس من نيسان الجاري ، اعلن اكثر من ١٥ مليون عامل اوروبي غربي ، الاضراب عن العمل في اول عمل اوروبي احتجاجي منسق ، ضد البطالة في القارة . في ايطاليا واسبانيا واليونان وبلجيكا . اضرب الملايين عن العمل . وفي بلدان اوروبية غربية اخرى ، عقد ملايين العمال ، الاجتماعات والمهرجانات الاحتجاجية . وكان التنسيق قد تم بين ٣١ نقابة عمالية تنتمي الى ١٨ بلدا اوروبيا رأسماليا ، والتزام العمال المنضوون تحت لوائها بيوم الاضراب الاوروبي ، بنشاطات مختلفة .

واذا كان ذلك الاضراب الذي نفذته النقابات العمالية التي تنتمي الى « كونفدرالية النقابات العمالية الاوروبية » (الغربية) لم يشل جديا النشاط اليومي في ذلك « اليوم الاوروبي » ، وكان الغرض منه هدفا محددا هو الاحتجاج على البطالة المتزايدة في دول اوروبا الرأسمالية ، الا ان المراقبين السياسيين يدركون جيدا ، بانه لن يكون يوما عابرا في اوروبا . بل يتوقع هؤلاء المراقبون ان يكون يوم الاضراب الاوروبي مقدمة لنضالات عمالية اكثر اتساعا ضد البطالة المستشرية في أوروبا الغربية . وما يزيد من تخوف هؤلاء ان الحكومات الاوروبية الغربية قد عجزت حتى الان عن ايجاد الدواء الناجع لمعالجة ظاهرة البطالة المتزايدة ، لانها عجزت عن ايجاد الدواء الناجع لمعالجة التضخم والكساد الذي يعاني منه العالم الرأسمالي ، والذي يفرز جحافل العاطلين عن العمل . وهذا الادراك يعني ان هذه الحكومات غير قادرة على اتخاذ الاجراءات التي تضمن بها عدم تكرار يوم « الاضراب الاوروبي » ، بل ومنع اتساع وازدياد التنسيق بين نقابات بلدان السوق الاوروبية المشتركة في نضالات نقابية ، في المستقبل ، تزيد من حدة تأزم الاوضاع في بلدان هذه الكتلة ، وتزيد حدة الضغط على حكوماتها .

وازمة البطالة التي حركت عدة ملايين من العمال في أوروبا الرأسمالية ازمة تستفحل باضطراد . ففي السوق الاوروبية المشتركة ككتلة، ارتفعت نسبة البطالة الى ٥،٩ بالمائة ، في نهاية شهر شباط ، مقابل ٥،٤ بالمائة ، في شهر شباط من السنة الماضية ، و٥ بالمائة في شهر شباط سنة ١٩٧٦ . ففي دول الاسرة الاقتصادية الاوروبية اليوم ، اكثر من ٦،٢ مليون عاطل عن العمل ، معظمهم من الشباب . هذا ، باستثناء اعداد هائلة من الذين ليسوا عاطلين عن العمل ، ولكنهم يشغلون وظائف في مستوى ادنى بكثير من كفاءاتهم العلمية ، بسبب عدم توفر الوظائف المناسبة ، وتجنبا للسقوط في دائرة البطالة .

وقد تعمدت قيادات الاضراب النقابية تحديد يوم « الاضراب الاوروبي » في نفس اليوم الذي تنعقد فيه قمة كوبنهاغن ، في الدانمرك ، لرؤساء حكومات بلدان أوروبا الغربية ، للبحث في القضايا الاقتصادية والمالية التي تقضي مضجع الانظمة الرأسمالية - خاصة فشل ادارة كارتر في دعم الدولار ، الذي ادى تدهوره المنتظم الى حدوث ارتباك في الاسواق المالية الدولية ، والى بروز خطر تحرك العالم نحو السقوط مرة اخرى ، في حلقة التضخم والكساد المفرغة .

وتعمدت القيادات النقابية تحديد يوم الاضراب الاوروبي ايضا ، في الوقت الذي نفذ فيه ، ليسبق اللقاءات المتوقعة بينهم وبين الزعماء الاوروبيين، وممثلين عن ارباب العمل في بروكسل ولوكسمبرغ ، فيينا وكوبنهاغن ، حيث ينوون الضغط على هذه الحكومات وممثلي ارباب العمل ، للقيام بعمل سريع يضمن الوظائف للنساء ، للشباب ، وللعمال المهاجرين ، الذين يتحملون العبء الاكبر لازمة النظام الرأسمالي .

ان قيام اكثر من ١٥ مليون عامل التزموا باعلان الاضراب في اسبانيا واليونان وبلجيكا وايطاليا فقط - بالاضافة الى الملايين غيرهم في بلدان اخرى - يشكل انذارا جديا للحكومات الاوروبية الرأسمالية . ففي اسبانيا وحدها ، نفذ الاضراب ما بين ٦ و ٧ ملايين عامل . وفي ايطاليا التزم اكثر من ١٠ ملايين عامل بالمشاركة في « الاضراب الاوروبي » ، بوقف العمل ، او بنشاطات اخرى . وقد اغلقت المدارس والجامعات ومحطات البنزين يوما كاملا .

وفي مؤتمر صحفي عقده في هذه المناسبة ، اعلن السكرتير العام لكونفدرالية النقابات العمالية الاوروبية ، ماتياس هنشرشايد ، ان مسؤولية الارتفاع المضطرد للبطالة في بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية ، تقع على عاتق حكومات هذه الاسرة « لسياساتها الحذرة او السلبية » ، وعلى عاتق ارباب العمل الاوروبيين ، في مواقفهم المتصلبة والرجعية ...

وبغض النظر عن التوجه السياسي الليبرالي لهذه الكونفدرالية العمالية الاوروبية ، التي تضم النقابات غير الشيوعية ، الا ان هذه المبادرة لتحرك احتجاجي على نطاق القارة ، تعكس من جهة ، مزاج النقمة ونفاذ الصبر في الاوساط العمالية الاوروبية ، وتؤشر من جهة اخرى ، على مدى احتدام ازمة البطالة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة . كما انها من جهة اخرى ، تؤكد كم هي التربة خصبة للاحزاب الشيوعية الاوروبية التي تحولت نحو صناديق الاقتراع وتجنيد قواها لاكتساب الشعبية في اوساط الطبقات البورجوازية الحاكمة . لكن لعل اكثر ما تؤكده وضوحا ، هو ان البلدان الغربية الرأسمالية تسير نحو « صيف حار » مع القوى العاملة فيها ، خاصة وان اول تجربة تنسيق بين نقاباتها قد نجحت نجاحا بحجج ملايين العمال الذين شاركوا فيها .